المحاضرة 01: **الـمخاطـر الـبنـكـيـة وضرورة عملية التدقيق**

الـمخاطـر الـبنـكـيـة وضرورة عملية التدقيق :

الـمخاطـر الـبنـكـيـة :

تواجه البنوك عدة مخـاطر تعرقـل السير الحسن لأنشطتها، و أغلبية هذه المخـاطر نـاتـجة عن المحيط الداخلي و الخارجي للبنوك. و بفعل تحولات هذا الأخير، تظهر مشاكل و صعوبات في التكيف، الشيء الذي يُفسِّر تـحمل البنوك دوما للمخاطر في تنفيذ أنشطتها المختلفة. وتبقى درجة هذه المخاطر وكذا الإجراءات المتخذة للتخفيض منها، تعود أساسا إلى فعالية أنظمة المراقبة، التي تـوضع خصيصا لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل في المحيط.

تعريف الـمخـاطـر الـبنـكـيـة :

يعرف الخطر على أنه احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب، لـمن وقع عليه، خسارة أو ضرر مـادي أو معنوي. فهو غـالبا ما يقترن بالحظ و الصدفة - فكما يُقال " الحياة مخاطرة و مجازفة "- أما عواقب الخطر قد تكون ضعيفة و محتملة، وقد تكون معتبرة تؤدي إلى دمـار و خراب. و لتفـادي هذه العواقب، تلجأ المؤسسات الاقتصـادية، بغرض المواجهة و التحكم أكثر في المخاطر، إلى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر (ضمانات؛ تأمينات؛ الخ...).

ومن المعلوم، أنه لا يمكن إلغاء المخاطر تـماما من النشاط المصرفي، غير أن إعداد نظام سليم و تحديد واضح للمخاطر الـمحيطة بالأنشطة البنكية وكذا تسيير عقـلاني لها، فكل ذلك، يساهم في التخفيض من حدة العمليات الخطيرة في البنوك. وعليه، فلابد من التحكم في نظام المعلومات، بحيث يضمن التنفيذ الصحيح للعمليات و يعطي إمكانية تقدير المخاطر المحتملة فيها.

ولا شك أن وضع نظام يحمي البنوك من الانحرافـات و الأخطاء يستدعي تحمل تكاليف معتبرة، تجنيد وسائل مادية و بشرية متخصصة، بهدف ضمان حماية نسبية من المخاطر.

ونظرا لطبيعة الأنشطة البنكية، فهي قد تتعرض لمخاطر لا تعد ولا تـحصى (مخاطر مالية؛ تنظيمية؛ تجارية؛الخ...). وفيما يلي، يمكن أن نشير إلى أهم مخاطر القطاع البنكي:

أولا : مخاطر الائتمان - Risque du crédit

لا شك أن منح البنك القروض للأفراد و المؤسسات (المحلية أو الأجنبية) يرتبط دوما بمخاطر متمثلة في عدم استرجاع الأموال المقترضة، في الآجال المحددة، نتيجة عجز أو إفلاس الزبون. و تعتبر مخاطر القرض من الأسباب الرئيسية في عجز و فشـل البنوك في مهمتها كوسيط مـالي. و لـهذا فلابد من البحث عن محددات هذه المخاطر و محاولة تغطيتها.

ثـانيا : خطر السيولة - Risque d’illiquidité

المحاضرة 01: الـمخاطـر الـبنـكـيـة وضرورة عملية التدقيق

باعتبارها وسيط مالي، تجمع البنوك الودائع من الجمهور لتوزيعها في شكل قروض للمؤسسات و الأفراد ويتمثل الخطر، في هذه العملية، كون أن الودائع غالبا ما تكون قصيرة الأجل بينما القروض تكون طويلة الأجل، فالبنوك وهي تقوم بهذا التحويل تتحمل خطرين : مخاطر تذبذبات أسعار الفائدة و مخاطر السيولة، و تتمثل هذه الأخيرة في عدم قدرة البنوك مواجهة التزاماتها المالية اتجاه الغير في المدى المتوسط ولبعيد.
و قد تحصل هذه الحالة، أيضا، نتيجة فقدان ثقة الزبائن في بنوكهم، الشيء الذي يُحرضهم على سحب ودائعهم منها دفعة واحدة، غير أنه في الحالات العادية، تبقى مخاطر السيولة منخفضة، نسبيا، طالما يحتفظ البنك بسمعته و ثقة الزبائن به.

ثالثا : مخاطر تغيرات أسعار الفائدة - Risque des taux d'intérêt

إن تغيرات أسعار الفائدة المفاجئة قد تؤدي إلى خسارة مالية معتبرة، ناتجة عن عدم استناد الموارد والاستخدامات لنسب فائدة ثابتة. و بما أن البنوك غالبا ما تحصل على ودائع قصيرة الأجل في حين استخدامها يكون لمدة أطول، فإذا ارتفعت مثلا أسعار الفائدة للموارد بحيث تعادل أسعار فائدة الاستخدامات، ففي هذه الحالة يفقد البنك أرباحه، أما إذا زادت أسعار الفائدة للموارد عن أسعار الاستخدامات فإن البنك يتحمل خسارة (الفرق بين السعرين).
إن هذه الحالات، تُلزم معظم البنوك المتقدمة على دراسة و تقدير التغيرات المحتملة في أسعار الفائدة، و تخصيص مؤونات لتغطية الخسائر.

بعض خصائص الخدمات البنكية:

أ) كل عملية مصرفية تعتبر عملية مالية تتجسد بعملية محاسبية، لهذا فإن العمليات البنكية تتحمل درجة عالية من المخاطر إذا ما كُثُرَ تحرك الأموال و بالتالي تضخم التسجيل المحاسبي لها.

ب) اللامركزية، ضرورية في النشاط البنكي، حيث تؤدي إلى تفويض كبير للمسؤوليات والاستعانة بمستوى منخفض من الكفاءات، التي تأخذ قرارات بنكية تخص مبالغ مالية معتبرة. فعدم توضيح الإجراءات واحترامها وكذا وجود مراقبة ملائمة و صارمة، كل ذلك، يساهم في زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

ج) اللامركزية في العمليات البنكية يؤدي إلى اللامركزية في الوظائف المحاسبية. فالمحاسبة هي امتداد طبيعي للعملية البنكية، مما يستدعي من كل موظف في البنك التحكم في التقنيات المحاسبية. غير أن الواقع غير ذلك، فالمفهوم المحاسبي لدى معظم المستخدمين يتحدد فقط في رزمة من الأوراق المحاسبية : كأن تُمثل " الورقة الزرقاء" الجانب المدين و " الورقة الوردية " الجانب الدائن.

د) من مظاهر تطبيق المعلوماتية في البنوك هو تمركز تقني للعمليات ، في حين يبقى التسجيل المحاسبي لها يخضع للامركزية، مما يسبب مخاطر تعرقل التحكم واتباع المخططات المحاسبية و مراقبة سليمة لأرصدة الحسابات، التي تُمثل الأساس في إعداد القوائم المالية و التسيير.

المحاضرة 01: الـمخاطـر الـبنـكـيـة وضرورة عملية التدقيق

تعريف التدقيق البنكي:
تتمثل في عملية الفحص والتدقيق لمختلف الأنشطة المصرفية. وللسبل والتقنيات والاساليب التي يتم تنفيذها بها ، كما تقيس درجة الثقة في العمليات البنكية. وهذا بهدف إجراء تقييم حقيقي للنظـام ككل (المحاسبة؛ المالية؛ التنظيم؛ الخ...) قصد الكشف عن مواطن الضعف، التي تؤثر سلبا على مردودية البنوك. وإتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن، وكما هو معلوم، فإن عامل الثقة بالنسبة للبنك يعتبر شرطا ضروريا لنجاحه

وهكذا، فإن احتفاظ البنوك بهيكلة سليمة و تنفيذ صـارم لإجراءات التنظيم والمراقبة و كذا احتـرام القواعد الاحترازية، فكل ذلك، يسمح لها بـمواجهة تغيرات المحيط والمخاطر الناتجة عنه، لاسيما ، في ظل قواعد السوق والمنافسة و الشفافية التامة. وأمام هذه الوضعية، لابد من حصن داخلي فـعّال يحمي البنوك و يضمن الاستمرارها وتطورها.

إن المخاطر المعتبرة التي تواجهها البنوك، و كذا المسؤوليات التي تتحملها تُجاه عملائها، أدت بالسلطات العمومية إلى وضع قواعد خاصة تحكم وتنظم الأنشطة المصرفية والمالية.
إن هذه التشريعات تشكل ضمانا يحمي المودعين و يـجعل النظام البنكي أكثر صلابة و متانة.
ومن بين هذه القواعد نذكر:

أ. **المراقبـة الدائمة و المستمرة، من قبل لجنة مراقبة البنوك، و التي تتمتع بسلطة تشريعية تسمح لها بـمعاقبة كل مرتكبي الأعمال غير العـادية والخارجة عن القانون (النصب و الاحتيـال؛ الغش؛ القصور؛ الخ...) والمكتشفة عبر التحقيقات (أدلة و قرائن).**
ب. **يتوجب على كل البنوك أن تـخضع لمراجعة داخلية وأخرى خـارجية من قبل محافظي للحسابـات**
ج. **احترام القواعد الاحترازية المرشدة لتسيير عقـلاني للبنوك : كتغطية المخـاطر؛**
د. **تصنيف الحقوق حسب درجة الخطر؛**
ه. **تحديد الرأس المال الأدنى؛ نسب السيولة؛ ومؤشرات الملاءة البنكية**

أضف إلى هذه القواعد، فالبنوك تواجه التزامات أخرى اتجاه المؤسسات الضريبية والجمركية، مع العلم أن أي تخلف أو نقص يؤدي إلى عقوبات محسوسة تتحملها البنوك.

كما يمكن أن يساهم المحيط الخارجي في إبتكار العديد من الخدمات البنكية، ويتجسد ذلك عن طريق الشراكة الـمالية أو عند وجود منافسة ما بين البنوك، و الذي يسمح بالتحديث و التطور أكثر للنظام الـمالي السائد.ولهذا فإن عمليات التدقيق البنكي يجب ات تكون منظمة ومستمرة كي تظمن استقرار وتطور البنوك